

## تقرير

من بنغلادش انطلقت الفكرة عام 1974، ووصلت الى لبنان في نهاية عام 2011. إنه «بنك الفقراء». مهمته تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة لغير الميسورين من اللبنانيين، أو تطوير أعمال بعضهم. يبدأ القرض بـ 500 دولار، وعند سداد القرض يمكن العميل أن يحصل على قرض أكبر، وصولاً الى 100 ألف دولار. الفائدة المفترضة 10%، وارتفاعها يعود إلى سبب: «البنك لا يربح، وبالتالي يمول نفسه بنفسه». فما قصة «بنك الفقراء»؟

## بنك «الفقراء» في لبنان

ينطلق بعد 6 أشهر ويستهدف 35 ألف شخص خلال 5 سنوات

## رشا ابو زكي

في عام 1974 نشأ مصرف خاص بالفقراء في بنغلادش بتجربة فريدة في العالم. لم يؤسس هذا البنك شخص له باع طويل في العمل المصرفي، ولا متمول كبير ينطلق من نظرية «الشفقة» أو إعطاء «حسنة» للفقراء، بل أستاذ اقتصاد اسمه محمد يونس. شعاره كان أن كل البشر، بمن فيهم الأكثر فقراً، موهوبون بدافعية لا حدود لها، وأن انعدام فرصة إقراض الفقراء تحد من هذه المواهب، إذا لا بد من هذا المنطلق من إنشاء صندوق يقرض الفقراء، ويشجعهم على إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة. ومنذ ذلك الوقت،

بدأت تنتشر فكرة بنك الفقراء، وتنسب الى يونس، لتصل أخيراً الى لبنان، بعدما دخلت الى عشرات الدول العربية الأخرى. بنك الفقراء سيتوجه إذا الى معدمي لبنان. سينطلق خلال ستة أشهر كحد أقصى، ويمتد في مرحلته الأولى فترة 5 سنوات، ليقرض حوالي 35 ألف لبناني فقير. إلا أن الالاف في المشروع أن الفائدة المقدمة على هذا القرض ستكون بنسبة 10 في المئة. يقول أصحاب المشروع إن هذه الفائدة ستسهم في استمرارية البنك، بحيث سيمول الفقراء صندوقهم الخاص، ويوسعون بانفسهم دائرة المستفيدين من القروض، إلا إذا قررت شخصيات أو منظمات دولية أو

عربية أو محلية دعم البنك لخفض نسبة هذه الفائدة... فقد تناقلت وسائل الإعلام خلال اليومين الماضيين خبر موافقة «مصرف لبنان» على تأسيس «بنك الفقراء»، ضمن مشروع برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»، لمكافحة الفقر في العالم العربي. وجاء الإعلان على لسان رئيس «أجفند» طلال بن عبد العزيز، خلال مباحثات أجراها مع وزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور في مقر «أجفند» في الرياض، فما هي تفاصيل هذا المشروع؟

بشرح أبو فاعور لـ «الأخبار» أن هذا المشروع أدخلته «أجفند» الى 11 دولة عربية، وكان البرنامج



يعمل «بنك الفقراء» على تمكين الشباب ومساعدتهم على الإنتاج (أرشيف - بلال جاويش)

المعلومات المتوفرة لديها». وبلغت أبو فاعور الى أن مجلس إدارة «بنك الفقراء» مؤلف من ستة متمولين أو رجال أعمال، عرب ولبنانيين. يبلغ رأس مال «بنك الفقراء» 5 ملايين دولار، يقول المدير التنفيذي لبرنامج «أجفند» ناصر قحطاني لـ «الأخبار». يشرح أن هذا المشروع أصبح معتمداً في عدد كبير من الدول العربية، منها الأردن، اليمن، البحرين، وصولاً الى سوريا، إذ أعلن بدء المشروع منذ حوالي خمسة أشهر، كما افتتح البنك فرعاً له في سيراليون، كذلك بتمويل عربي. يرى قحطاني أن هذه البنوك تخدم الأجيال القادمة لتوسيع الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويستهدف تطوير الإنتاج وزيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة، وخصوصاً بين الفئات القادرة فعلياً على الإنتاج. يقول إنه أصبح باستطاعة شباب متخرج من الجامعة الحصول على قرض صغير فور انتهاء دراسته، للتأسيس لمشروع إنتاجي ضمن اختصاصه

ينتظر موافقة مصرف لبنان لمباشرة المشروع. بعدما حصل على الترخيص منذ حوالي أسبوع، سيبدأ البرنامج بإجراء معاملاته الإدارية وتأليف مجلس إدارته على نحو رسمي، لتطلق أعماله كمؤسسة لا كمصرف تجاري. يشرح أبو فاعور أن مهمة «بنك الفقراء» هي تقديم قروض صغيرة لبناء قدرات الأفراد والعائلات الإنتاجية، بحيث يجري تمكين مشروع إنتاجي صغير، أو خلق مشروع جديد لإدخال الذين لا يمتلكون رأسمال أولياً، ضمن منظومة الإنتاج. كيف سيستطيع هذا البنك تحديد الفقراء؟ يجب أبو فاعور أن الاتفاق مع برنامج «أجفند» يقضي بالارتكاز على قاعدة المعلومات التي تنتج عن إحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية، المتعلقة ببرنامج «دعم الأسر الأكثر فقراً في لبنان»، وبالتالي، بعد إنشاء المؤسسة المالية المستقلة هذه، سيبدأ العمل على إيجاد آلية لربطها بوزارة الشؤون الاجتماعية ضمن قاعدة

## 27

## فرعاً

هو عدد فروع بنوك الفقراء في 5 دول عربية، أنشأها برنامج «أجفند»، بينها 13 فرعاً في اليمن، 10 في الأردن، 2 في البحرين، فرع في مصر وآخر في سوريا، على أن يحمل لبنان الرقم 28.

## نحو مصرف تنموي

يقول المدير التنفيذي لبرنامج «أجفند» ناصر قحطاني إنه بعد انتهاء المرحلة الأولى، من الممكن أن يتحول «بنك الفقراء» الى مصرف تنموي من دون توزيع ارباح على المساهمين في البنك، بحيث يستقبل إيداعات ويدعم استثمارات، لكن ضمن الهدف المرسوم للبنك، فيجري الاستثمار في المشاريع التي أطلقت من خلال عملاء البنك، واستقبال ودائعهم، وبذلك يخلق نظام تشاركي وتضامني يوسع قاعدة المستفيدين. وبلغت قحطاني الى أنه تلقى وعداً بتحويل بنك الفقراء من مؤسسة الى مصرف في المستقبل، ويجري البناء على هذه الوعود.



## قطاعات

## الميزان التجاري

## 11188 مليون دولار العجز التجاري

المذكورة، بما قيمته 14418 مليون دولار، وصدر بما قيمته 3230 مليون دولار. وفي شهر أيلول وحده، استورد لبنان بما قيمته 1792 مليون دولار، مقارنة مع 1310 ملايين في أيلول السابق، وصدر بما قيمته 334 مليون دولار مقارنة مع 289 مليوناً في أيلول 2010.

أما لجهة السلع المستوردة، فقد احتلت المنتجات المعدنية لأثمة المستوردات بنسبة 19% (من أصل مجمل الواردات)، تلتها المعدات الكهربائية بنسبة 11% ثم المنتجات الكيماوية بنسبة 9% ومعدات النقل والمعادن العادية بنسبة 8% لكل منهما.

أما على صعيد الصادرات، فقد احتل اللؤلؤ والأحجار الكريمة لأثمة التصدير بنسبة 35% (من أصل مجمل الصادرات)، تلتها صادرات المعادن العادية بنسبة 14%، ثم المعدات الكهربائية بنسبة 12%، ومنتجات الأغذية والمنتجات الكيماوية بنسبة 8% لكل منهما.

(الأخبار)

ارتفع العجز في الميزان التجاري في نهاية الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية إلى 11188 مليون دولار، مقارنة مع 10174 مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام 2010، أي بزيادة نسبتها 9,6%، وبزيادة نسبتها 17,3% مقارنة مع 9536 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2009.

لكن الملاحظ في الإحصاءات الشهرية الصادرة عن إدارة الجمارك، أن الضعف الذي كان سائداً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذه السنة، تحول خلال الأشهر اللاحقة إلى نمو في التصدير يخالف كل التوقعات المتصلة بالأوضاع الخارجية التي شهدتها لبنان والمنطقة. ففي أشهر تموز وأب وأيلول من السنة الجارية، زادت الصادرات 38% و17% و16% على التوالي، علماً بأنها كانت في أشهر كانون الثاني وشباط وأذار قد تراجعت 5% و11% و5% على التوالي.

على أي حال، استورد لبنان خلال الفترة

## تراجع مبيعات السيارات الجديدة 6,45%

من مجمل المبيعات، أو ما يعادل 10329 سيارة، أي بزيادة نسبتها 29,13% عن حصتها في الفترة نفسها من السنة الماضية. وتأتي السيارات اليابانية الصنع في المرتبة الثانية، بحصة سوقية تبلغ 31,5%، أو ما يعادل 8162 سيارة، علماً بأنها تراجعت بنسبة 27,94% مقارنة بالسنة الماضية. في المرتبة الثالثة هناك السيارات الأوروبية الصنع، التي بلغت حصتها 21,9%، أو ما يعادل 5671 سيارة، بانخفاض نسبتها 14,28%. أما السيارات الأميركية الصنع، فحصتها 5,87%، أو ما يعادل 1522 سيارة، بانخفاض نسبتها 1,62%. وقد بلغت حصة السيارات الصينية 0,85%، أو ما يعادل 220 سيارة، أي بزيادة نسبتها 9,45%. واستحوذت شركة «ناتكو» على 24,08%، وشركة «رسامني يونس» على 18,24%، و«سننشوري موتور كو» على 15,78%، و«بسول حنيني» على 7,26%، و«بي يو أم سي» على 5,14%.

(الأخبار)

انخفض عدد السيارات الجديدة المباعة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية بنسبة 6,45%، مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية، لتراجع أيضاً عن المستوى الذي كانت عليه عام 2009 بنسبة 0,5%.

فبحسب إحصاءات جمعية مستوردي السيارات الجديدة عن حجم المبيعات حتى نهاية أيلول 2011، باعت شركات السيارات 25904 سيارات، مقارنة بـ 27690 سيارة في الفترة نفسها من عام 2010، و26043 سيارة عام 2009. وفي شهر أيلول وحده، انخفض عدد السيارات المباعة بنسبة 2,32% إلى 3118 سيارة، مقارنة بـ 3192 سيارة في الفترة نفسها من عام 2010.

أما الحصص السوقية، فلم تشهد تغيرات كثيرة، إن على صعيد منشأ السيارات، أو على صعيد حصص العلامات التجارية والشركات المحلية في هذه السوق. فالإحصاءات تشير إلى أن السيارات الكورية الصنع لا تزال تستحوذ على حصة الأسد في السوق بنسبة 39,87%